حمل المخاطب على الاقرار بالحكم الذي يعرفه من اثبات كما في الم نشرح لك
صدرك اليس الله بكاف عبده او نفي كما في قوله أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من للناس
دون الله لاحمل المخاطب على الاقرار بما يلي الهمزة د ايماء والا ورد مثل هذه الايات
والما اولي الهمزة ضد المقرر به في مثل هذه الايات لنكتة كون ايراد الكلام
على صورة ما يزعمه الخصم الطف له على اصغائه اليه واذعانه للحق الذي هو
المقرر به فاعرفه وكان شيخنا السيد الاستفهام للانكار اي لانكار نفي الرؤية
قوله كيف وجب الخ في محل نصب لسدها مسد مفعولي ترى المعلق بالاستفهام
وكيف في محل نصب على الحالية من فاعل وجب قوله في نحو هل زيدا اكرمته هذا
والمثال نحو هل زيد لا دعي ان هل يجوز ان يليها لفظ اسم بعده فعل اختيارا
امر مرفوعا كان او منصوبا وان يكتفي في هذه الصورة ان يليها تقديرا فعل
وهو مذهب الكسائي ومذهب غيره ان الفعل متى وجد في حيزها لا يجوز ان
يليها لفظ اسم في الاختيار وانه يكفي ان يليها تقديرا فعل قوله وذلك اي
المذكور من وجوب النصب على المفعولية لمحذوف في هل زيدا اكرمته ووجوب
الرفع على الفاعلية لمحذوف في هل زيد قام ثابت لانها بمعنى قد اصله اينبغي
دايم العبارة وما قاله البعض في حلها غير ظاهر قوله في حيزها اي قرب حيزها
لاشتغال حيزها او لما يجيزها تركيبها اي التركيب التي فيه قوله
باهلة اي عاقلة عنه تنكاله في معاينة تركيبه له قوله ضنت بما شديد وتخفيف
قوله لسابقطالخ اي الالفوظ السابقة قوله الا عملا نعتة اي ولو تقديرا
على ما مشى عليه اي قيل من مذهب الكسائي اما على مذهب غيره فلا يقدر في
الا عملا نعتة لفظا قوله حق الحرف المشترك الاهمال اي استقل بعضهم اه
حتى عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا قوله ان يعمل العمل الخاص
ليظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تاثير الحرف في القبيل المختص به قوله
تعارض الخ اي تعارض ما يوجب الاضافة للساكن او للحمل على بين الخاص
فالاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وفي الملتقى بخامسه افاد
كل النفي قوله ها التنبيه بالقصر ولا يجوز المد لانها علم على الكلمة المركبة
من ها والف فنكر به اضف اليه التنبيه اضافة الدال الى المدلول فيتبع
المراد به ولو مد اقتضى ان لفاها مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك افاده

بيس

١١

بيس قوله وان المعرفة قبله بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاصها ولو
بالاسماء ولا ترد الزائدة لانها في الاصل المعرفة ثم دخلة في عبارته فاندفع
ما اعترض به البعض قوله لستة اي لستة ووجه التنزيل فيه التشبيه وال
واحرف المضارعة ان العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ووجهه في قد
والسين وسوف ان قد تفيد قرب الفعل من الحال او تحقيقه او تقليله وقيل
يفيد ان تاخره مجموع الفعل واحد الثلاثة بمنزلة الجزء الذي وضعا على الحدث وقوة
وتحقيقه او تقليله او تاخرها لكن في كون احرف المضارعة بمنزلة الجزء نظر لانها
اجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلا وقوله لستة يلتبس بما اورد عليه بعضهم
ان وكي المصدرية يتنزلان منزلة الجزء لعملهما في المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء لانهما
موصولتان وعلل عدم عمل تلك الحروف بانها مخصصة لمدخولها والمخصص
للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف فتأمل قوله لما ذكره موضع
من شبه ان واخواتها بالافعال في المعنى فان وان يشبهان اكد وليت
اتمنى ولعل ترجى وكان اشبه ولكن استدرك ومن نيابة حرف النداء عن
ادعو قوله واعمال ان النصب ثم ظاهر السواد يجري في ان وكي وان
الناصبات للمضارع ايضا دون الجواب فتدبر قوله لانهما بمعناها اي ملابسة
لمعناها اي بجنس معناها وهو مطلق النفي فلا يرد ان لا لنفي الجنس دون مطلق
النفي قوله لشرط ولسبق الاستقبال على المعنى فان الفقد المستقبل بحرها
اذا كان التريب المستقبل والماضي واحد اذا كان مفقود اكما من
وعدتنا لماضي سابق قال الشمني دفعا لتجمع بين القولين قوله بحالا نعته الاسم
اي المصوغ للفاعل لفظا لموافقته له في السكنات والحركات وعدد الحروف
بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى له لانه كل منهما على الحال والاستقبال
قوله ثم الثانية الصفة الا انه قوله دبا منها الا نعال الاضافة على معنى من
التبعيضية قوله بالتا المذكور انه قال للعهد الذكري والمعهود التا المتقدمة
بنوعيها على انها من باب استعمال المشترك في معنييه كما مر ولا يجوز ان يكون
لجنس ليشمل التا الخاصة بالاسماء فيه كما قال الرازي قوله فهم من اللفظ
اي باعتبار هيئته ووضعه فلا يرد الامر المستعمل في غير الطلب كان الا ان عدم
فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع على ان القرينة المانعة ارادة

Copyright © King Saud University